أثر انسحاب بريطانيا على الوضع الإقتصادي لمنطقة اليورو
(دراسة قياسية)

الباحثة

تغريد محمد عاطف عبدالحليم الغندور

مدرس الإقتصاد الدولى - الجامعة الصينية المصرية

أثر انسحاب بريطانيا على الوضع الاقتصادي لمنطقة اليورو(دراسة قياسية)

The impact of Britain's withdrawal on the economic situation of the Eurozone (an econometric study)

مستخلص

يدرس البحث أثر انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والذي يعد تطوراً غير مسبوق في التكامل الأوروبي. وقد تم الإعراب عن مخاوف قد تؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي، في حين رأى آخرون فرصة للاتحاد الأوروبي لمزيد من الاندماج. ولدراسة تأثير انسحاب المملكة المتحدة، تبحث الدراسة في تطور الوضع الاقتصادي باستخدام بيانات PANEL. وطريقة التكامل المشترك، والذي يدرس العلاقة قبل وبعد انسحاب بريطانيا. وقد أكدت نتائج النموذج أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير متكافئة عبر القطاعات ومناطق الاتحاد الأوروبي، وقد تقلل من تنقل رأس المال البشري والتعاون عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وتؤثر سلبًا على المناطق والمجتمعات المشاركة في المشاريع الأقاليمية مع المملكة المتحدة، كما أكد النموذج القياسي جوهرية أثر كل من معدل التضخم ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو.

الكلمات المفتاحية: المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأثار الاقتصادية، العملة الأوروبية الموحدة

ABSTRACT

The study investigate the impact of the United Kingdom's withdrawal from the European Union, which is an unprecedented development in European integration. Fears have been expressed that it could lead to the disintegration of the European Union, while others saw an opportunity for the European Union to further integrate. To study the impact of the

United Kingdom's withdrawal, the study examines the evolution of the economic situation using PANEL data and the co-integration method, which studies the relationship before and after Britain's withdrawal. The results of the model confirmed that the impact of Brexit is uneven across sectors and regions of the European Union, and that may reduce human capital mobility and collaboration across the institutions of the European Union and the United Kingdom, and negatively affect regions and communities involved in interregional projects with the United Kingdom, as the standard model confirmed the substantial impact of both the inflation rate and the unemployment rate on the economic growth of the euro area.

KEY WORDS: The United Kingdom, the European Union, the economic effects, the European single currency

المقدمة:

أخطرت حكومة المملكة المتحدة المجلس الأوروبي في ٢٩ مارس ٢٠١٧، بنيتها الانسحاب من الإتحاد الأوروبي بعد نتيجة الإستفتاء الذي أُجري في يونيو ٢٠١٦. وبدأت المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠١٧.

تم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أخيرًا في ٣١ يناير ٢٠٢٠، وبدأت المفاوضات بشأن العلاقة المستقبلية بعد فترة وجيزة، وشهدت غالبية دول الاتحاد الأوروبي تراجعًا كبيرًا في أنظمتها الاقتصاديّة، وانعكس في ضعف الأسواق الماليّة، والتراجع اللافت لمؤشرات النمو، خصوصًا ارتفاع نسبة البطالة في عدد من البلدان المؤثرة في الاتحاد. كما شهدت البنوك الرئيسية في اليونان انهيارًا كبيرًا، إلى جانب المصاعب المالية الّتي شهدتها قبرص منذ عام ٢٠١٨، فضلًا عن عدم استقرار معظم الدُول الأعضاء الأخرى باستثناء ألمانيا، الّتي حافظت على مؤشر نمو اقتصادي عال. في اليونان، الّتي مرت بأكبر الأزمات في أوروبا، بلغت ديونها ١٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت ديون إيطاليا ١٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، يليها البرتغال بنسبة ١٢٨%، فإيرلندا ١٠٨%. ولقد تبعت هذه المصاعب الاقتصادية مشكلات اجتماعية حادة في أغلب بلدان الاتحاد.

لقد أدت صدمة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى إضعاف النشاط الاقتصادي في كل من المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، ولكن بشكل أكبر في المنطقة الأخيرة. ويمكن اكتشاف ذلك من عدة متغيرات مثل أسعار الصرف النقدية والحقيقية عبر المناطق، فمن الواضح بالتأكيد أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثيرات كبيرة على المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى لأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المملكة المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي مهم حيث تركز التجارة في المملكة المتحدة بشدة على الاتحاد الأوروبي: حيث يصل أكثر من ٥٠٪ من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، وتأتي أكثر من ٥٠٪ من الواردات من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. كما يأتي أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. ظلت هذه النسبة ثابتة نسبيًا في السنوات

الأخيرة. ومع ذلك، فقد تضاعف حجم الاستثمار المطلق أكثر من ثلاثة أضعاف منذ بداية الألفية.

ويعيش ما يزيد عن مليوني مواطن من دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة. ما يزيد عن مليون من هؤلاء يأتون من الدول الأعضاء الجديدة، وتأتي بولندا في المقام الأول، تليها أيرلندا وإيطاليا. ويعيش حوالي مليون مواطن بريطاني في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ومعظمهم في إسبانيا وفرنسا وأيرلندا.

إن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيكون له عواقب عديدة على استقرار الاتحاد الأوروبي، على المدى القصير والطويل. متمثلة في تقليل التكامل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من خلال الآثار التجارية المباشرة وغير المباشرة.

ومع ذلك، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واستمرار انعدام الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي يتيح فرصة لإعادة التفكير بشكل كبير في الهيكل المؤسسي لمنطقة اليورو.

يأتي الغرض من هذا البحث في التعرف على العواقب الاقتصادية الكلية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وقياس الأثر باستخدام النموذج القياسي لبيانات panel.

الدراسات السابقة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التأكيد على الأفكار الرئيسية من الأدبيات حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتسليط الضوء على الحدود الرئيسية التي تواجهها معظم الأساليب التجريبية في تقدير تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فمنذ إعلان استفتاء عام ٢٠١٦، فحصت التحليلات الاقتصادية بعض العواقب الاقتصادية المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى على المدى القريب والبعيد، منها ما يرصد الجوانب الايجابية للانسحاب والبعض يرصدالجوانب السلبية، منها عدد من الهيئات الرسمية والمنظمات الدولية والأكاديميين.

الدراسات التي ترصد الجانب الإيجابي:

- دراسة محمد علة (٢٠١٨)

تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتحديدا، الجانب التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة، بالاعتماد على بيانات سنة ٢٠١٦ وهي السنة التي تم فيها الاستفتاء. كما أكدت الدراسة ان العلاقات التجارية القائمة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قديمة وفي تطور منذ أن التحقت بالاتحاد الأوروبي. أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فتعتبر بريطانيا ثاني أكبر متلق للاستثمار سنة ٢٠١٦، وتذهب أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بريطانيا إلى قطاع الخدمات المالية، كما أن نصف المخزون الاستثماري في بريطانيا البالغ تريليون جنيه إسترليني يأتي من الاتحاد الأوروبي.

- دراسة ترايو، عيسى أحمد (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. اشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد البريطاني يأتي في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان وألمانيا وثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد المانيا. واظهرت الدراسة أن الخبراء والمهتمين في الشأن الاقتصادي يروون ان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يكون لها انعكاساتها على صعيد الاقتصاد الأوروبي والعالمي نتيجة لأهمية الاقتصاد البريطاني على الاقتصاد العالمي. كما أوضحت الدراسة أن بريطانيا تشكل شريكاً مهما للاتحاد الأوروبي إذ يستوعب الاتحاد الأوروبي حوالي ٧٠% من الصادرات البريطانية وهي تشكل حوالي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بين ٢٠١٠ و٢٠١٥. وبينت الدراسة أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمثابة حرمان الاقتصاد الأوروبي من الصدارة على مستوي الاقتصاد العالمي وفقدان هيبته وقلة ثقة المستثمرين فيه كما يعني أيضا زيادة القبول على انتقال الأشخاص والسلع والخدمات التي تنتقل

إلى بريطانيا. وتطرقت الدراسة ايضا لاراء الخبراء والمهتمين في الشأن المالي حيث يروا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف ينعكس سلبا على القطاع المالي. واختتمت الدراسة بتسليط الضوء على المكاسب الاقتصادية للسودان حيث أنه سيؤدي الانخفاض المتوقع في قيمة الجنيه الإسترليني واليورو إلى انخفاض كل أسعار السلع والخدمات والمعدات التي تستوردها السودان من بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

- دراسة Oliver, Tim L.،(٢٠١٣)

توضح هذه الدراسة إن الانسحاب البريطاني سيتطلب من الاتحاد الأوروبي مواجهة ثلاث مجموعات من التحديات المترابطة. أولاً، سيكون هناك التحدي قصير الأمد المتمثل في التفاوض بشأن انسحاب المملكة المتحدة وإدارته. ثانيًا، كجزء من مفاوضات الانسحاب، سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى التوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة بشأن علاقة ما بعد الانسحاب. وسيتعين على الاتحاد الأوروبي بعد ذلك التعايش مع تلك العلاقة. أخيرًا، سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إدارة سلسلة من التغييرات، مثل التحولات في ميزان القوى داخل الاتحاد الأوروبي، والتغيير الذي طرأ على علاقاته مع الأجزاء الأخرى من خارج الاتحاد الأوروبي في أوروبا، والآثار المترتبة على أمن الاتحاد الأوروبي. تهدف الدراسة إلى بدء مناقشة هذه القضايا، وتحديد سلسلة من الأسئلة التي يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى طرحها على نفسه بشأن الانسحاب البريطاني.[2]

- تقرير ٢٠٢٠ Michele Alessandrini

يبحث هذا التقرير في تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على السلطات المحلية والإقليمية في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على الآثار المحتملة لاتفاقية التعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة (TCA) التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٢١. ويقدم تحليلاً شاملاً للعلاقات الجديدة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، موضحًا الخصائص الرئيسية ل TCA ومراجعة أحدث الأدبيات حول تأثيرات الاقتصاد الكلي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصادات الاتحاد الأوروبي، والتجارة، وتدفقات الهجرة، والإطار التشريعي الجديد للمنافسة.

بعد تحديد القطاعات التي يتمتع فيها الاتحاد الأوروبي بميزة نسبية فيما يتعلق بالمملكة المتحدة باستخدام البيانات المصنفة على المستوى القطري بشأن التدفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، يحلل التقرير بالتفصيل تعرض مناطق الاتحاد الأوروبي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع الأخذ في الاعتبار أربعة قطاعات رئيسية: المركبات والآلات والأثاث والخشب والمنتجات الغذائية الزراعية.[3]

الدراسات التي ترصد الجانب السلبي:

- دراسة Thissen et al. (2020)

وجدت الدراسة أن هناك تباينًا كبيرًا في آثار ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الفرص التنافسية الخاصة بالقطاع والمنطقة ونقاط الضعف. وفي الواقع، قد تتمتع بعض المناطق المتخصصة بفرص تنافسية على حساب المناطق المتنافسة القريبة. في تناقض ملحوظ مع المملكة المتحدة، حيث يمكن أن تزداد التفاوتات الإقليمية الحالية بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن المناطق الأضعف والأكثر هامشية من الناحية الجغرافية في الأطراف الجنوبية والشرقية من الاتحاد الأوروبي تبدو أقل عرضة للخطر.[4]

- دراسة جديدة لمجلس النواب بالاتحاد الأوروبي ٢٠٢١

سلطت الضوء على أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يعرض للخطر روابط التعاون العديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وأن التأثير من المحتمل أن يكون غير متكافئ للغاية مع أشد الآثار المتوقعة في البلدان المجاورة، بما في ذلك فرنسا وهولندا وبلجيكا، وكذلك أيرلندا. إن أهم جانب من جوانب العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة المعرضة للخطر يشمل وقف مشاركة المملكة المتحدة في برامج الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى تعطيل التعاون عبر النظام وتقليل نطاق التغييرات الطلابية والمهنية. كما أنشأ مجلس النواب، في عام ٢٠٢٠، مجموعة اتصال مع ممثلي الحكومة البريطانية المحلية والإدارات المفوضة لضمان استمرار التعاون الاقتصادي بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.[5]

- دراسة عباس حسن رضا(٢٠٢٢)

تتمحور الدراسة حول التداعيات المفترضة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمخاطر المحتملة جرّاء ذلك، لا سيما في مجالات الهجرة والأمن والدّفاع والتعليم والسياسة التجارية فضلًا عن السياسة الخارجية. وقد هدفت الدراسة بشكل خاص إلى التعرف على الدور الجديد الذي يمكن أن تؤديه بريطانيا في النظام الدولي خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى ان أنظمة الدول الأوروبية شهدت تراجع كبير اقتصاديا، وضعف الأسواق المالية، والتراجع في مؤشرات النمو، وارتفاع نسبة البطالة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من عرضنا للداسات السابقة نرى أن البعض حلل الجوانب الايجابية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في الانخفاض المتوقع في قيمة الجنيه الإسترليني واليورو وبالتالي انخفاض كل أسعار السلع والخدمات والمعدات التي تستورد، كذلك اتاحة الفرصة لمنافسين جدد يحلون محل السلع البريطانية داخل الاتحاد الأوروبي، واحتمالية اجراء تغييرات ايجابية داخل الاتحاد، بينما يناقش الجزء الثاني من الدراسات الآثار السلبية والتي يتمثل أغلبها في حرمان الاقتصاد الأوروبي من الصدارة على مستوي الاقتصاد العالمي وفقدان هيبته وقلة ثقة المستثمرين فيه كما يعني أيضا زيادة القبول على انتقال الأشخاص والسلع والخدمات التي تنتقل إلى بريطانيا. يروا كذلك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف ينعكس سلبا على القطاع المالي. أخيرًا ، سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إدارة سلسلة من التغييرات، مثل التحولات في ميزان القوى داخل الاتحاد الأوروبي، والتغيير الذي طرأ على علاقاته مع الأجزاء الأخرى من خارج الاتحاد الأوروبي في أوروبا لا سيما في مجالات الهجرة والأمن والدّفاع والتعليم والسياسة التجارية فضلًا عن السياسة الخارجية وقد جاءت هذه الدراسة لعرض الوضع الاقتصادي في الجانب البريطاني والجانب الأوروبي بعد الانسحاب، وقياس ذلك الأثر بتطبيق الاسلوب القياسي لبيانات panel.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في تقدير أثر انسحاب بريطانيا على الوضع الاقتصادي بمنطقة اليورو، وما يتضمنه من تحليل للوضع الراهن وأثره على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، ومن هنا نستنتج السؤال البحثي الرئيس التالي:

- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين خروج بريطانا والوضع الإقتصادي بالإتحاد الأوروبي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في بيان أثر انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والوقوف على نتائجها، ويأتي دراسة الأثر من خلال استخدام نموذج قياسي ووضع التوصيات بناء على نتائج النموذج.

أهداف الدراسة:

من أهمية الدراسة، فإن أهداف الدراسة تتمثل في الآتي:

أ. دراسة وتحليل الوضع الراهن بعد انسحاب المملكة المتحدة.

ب. ابراز اهم الأثار المترتبة على انسحاب المملكة المتحدة على منطقة اليورو.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في منطقة اليورو دون غيرها، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٩ وهي الفترة المتمثلة في بداية المحادثات بشأن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

منهجية وأسلوب الدراسة:

تستخدم الدراسة نموذج قياسي لتقدير أثر انسحاب المملكة المتحدة على منطقة اليورو باستخدام بيانات panel من موقع البنك الدولي للفترة الزمنية من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٩، وتم اختيار هذه الفترة لدراسة الأثر.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى قسمين بالإضافة إلى المقدمة والنتائج. القسم الأول يتناول عرض العلاقات الاقتصادية بين المملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي وأثر الانسحاب على المملكة المتحدة ومنطقة اليورو ، القسم الثاني يتناول النموذج القياسي ونتائجه، ثم النتائج والتوصيات.

أولا: العلاقات الاقتصادية للمملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي

كان النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة مماثلاً لألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي في السبعينيات والثمانينيات (الشكل ١). تميزت العقود بأزمتين نفطيتين وما تلاها من طفرات اقتصادية. في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، حققت المملكة المتحدة معدلات نمو أعلى (بين ٢ و ٤٪) من ألمانيا وكذلك متوسط جميع دول الاتحاد الأوروبي. ضربت الأزمة المالية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ جميع البلدان الأوروبية بشدة وأدت إلى تراجع كبير في الأداء الاقتصادي. شهدت المملكة المتحدة انخفاضًا بنسبة ٦٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تأثرت ألمانيا بالمثل وكان معدل نموها -٥٪ في عام ٢٠٠٩. وكان هناك انتعاش طفيف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ بمعدلات نمو تراوحت بين صفر و ١٪. تمكنت ألمانيا من التعافي بسرعة من الأزمة في عام ٢٠١٠؛ لم يكن التحسن في المملكة المتحدة بنفس القوة[6].

الشكل(١) النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة مقارنة بألمانيا والاتحاد الأوروبي

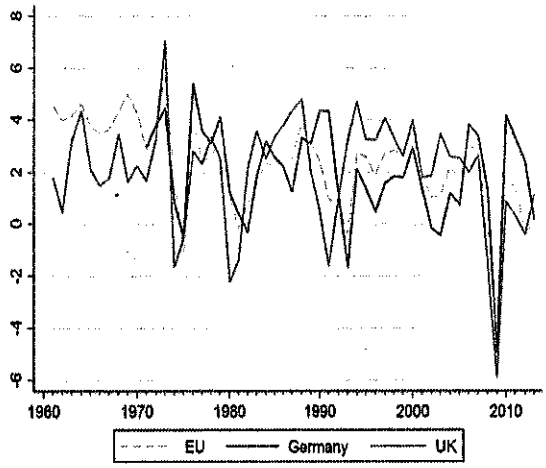

المصدر: بيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2019.

فيما يتعلق بالسياسة النقدية. في حين أن أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل آخذة في الارتفاع في المملكة المتحدة ، فقد انخفضت بشكل طفيف في ألمانيا . ومع ذلك، يمكن بسهولة تفسير أسعار الفائدة الاسمية – التي تميل إلى أن تكون أعلى في المملكة المتحدة – من خلال التضخم الأعلى من الناحية الهيكلية إلى حد ما[7].

ظهر اتجاه إيجابي في العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي قبل انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي. (لشكل ٢)

في عام ١٩٦٢، كانت النسبة المئوية لصادرات المملكة المتحدة المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ٣٥٪ فقط ؛ وفي عام ١٩٧٣، ارتفعت إلى ٤٢٪. الاتجاه الإيجابي أقوى على جانب الاستيراد. ارتفعت النسبة المئوية لمعدل استيراد المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بمقدار ١٣ نقطة مئوية بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٣ من حوالي ٣٠٪ إلى ٤٣٪ تقريبًا. استمر هذا الاتجاه الإيجابي بعد انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي.

خلال فترة الثمانينات، تعمقت العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى بشكل أكبر .ارتفعت معدلات الصادرات والواردات في المملكة المتحدة إلى حوالي ٦٠٪ خلال هذه الفترة الزمنية[8].

قرب نهاية التسعينيات، كان هناك انخفاض كبير في حصة كل من الواردات والصادرات، لكن الواردات تأثرت بشكل أكبر بسبب انخفاض القدرة التنافسية لأوروبا مقارنة بالمشاركين الجدد في التقسيم الدولي للعمل (الصين). بعد ذلك كان هناك انتعاش طفيف، ولكن بعد ذلك انخفض معدل الصادرات بنحو ١٠ نقاط مئوية في أعقاب الأزمة المالية. انخفضت التجارة مع أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين على مستوى غير متناسب للتجارة مع بقية العالم نتيجة للأزمة الحادة والمستمرة في العديد من دول منطقة اليورو. أظهر الاتجاه السلبي انعكاسًا طفيفًا منذ عام ٢٠١٣، في كل من معدلات الاستيراد والتصدير.[9]

الشكل(2) النسبة المئوية للصادرات والواردات البريطانية من وإلى الاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية)

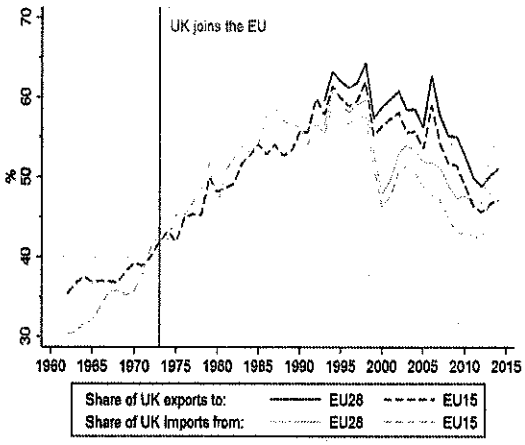

ثانيا: التكاليف الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أهمها:

١. تتراوح تكاليف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة بين ٠.٦ و ٣٪ من الدخل الفردي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في سنة الأساس في النماذج الثابتة – اعتمادًا على ما إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "خروجًا ميسرًا"، أو (أقل احتمالًا) "عزلة المملكة المتحدة". إذا تم أخذ التأثيرات الديناميكية التي توضح تأثير التكامل الاقتصادي على الاستثمار وسلوك الابتكار في الاعتبار، تزداد التكاليف إلى ما بين ٢ و ١٤٪.

٢. بالنسبة للمملكة المتحدة، فإن ترك الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى توفير مالي محتمل بنسبة ٠.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الأكثر. على هذا النحو، توضح النماذج الثابتة أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل متوازن لن يحقق ربحًا للمملكة المتحدة وأن صافي التكلفة – اعتمادًا على السيناريو – قد يكون مرتفعًا بشكل كبير.

٣. حالة عدم اليقين الاقتصادي من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف تطلق العنان للمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هائلة، وبالتأكيد خلال السنوات القليلة الأولى بعد اتخاذ القرار. الذي يوضح الطيف الواسع للتنبؤات هذا عدم اليقين. نادرًا ما تكون التكاليف غير المباشرة الناتجة عن الزخم الاقتصادي قابلة للقياس الكمي، لكنها يمكن أن تكون كذلك أعلى بكثير من التكاليف المباشرة للوصول إلى الأسواق التي تزداد صعوبة.[10]

٤. سينطوي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على تكاليف باهظة للغاية بالنسبة لبعض الدول الأعضاء المتبقية في الاتحاد الأوروبي: فمن ناحية، فإن صافي مساهمة المملكة المتحدة الملغاة لتمويل الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى تعويض. ومن ناحية أخرى، فإن الوصول إلى الأسواق في المملكة المتحدة سيزداد سوءًا بالنسبة للشركات في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، قد تختلف هذه التكاليف على نطاق واسع اعتمادًا على كثافة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين مع المملكة المتحدة. أكبر الخاسرين – بعد المملكة المتحدة – ستكون أيرلندا ومالطا ولوكسمبورغ، التي تحافظ على علاقات اقتصادية قوية مع القطاع المالي في المملكة الجزرية. سيتعين على هذه الدول قبول خسائر فادحة مماثلة في الحجم لتلك الموجودة في المملكة المتحدة. وفقًا لنتائج

محاكاة النماذج الثابتة، ستكون خسائر ألمانيا معتدلة نسبيًا (٠.١ إلى ٠.٣٪)، ولكنها قد تكون أعلى بكثير في النماذج الديناميكية (٠.٦ إلى ٣.٠٪). وستحتاج ألمانيا إلى تحويل ٢.٥ يورو إضافية الى مليار دولار لبروكسل للتعويض عن خسارة مساهمة المملكة المتحدة المالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي إذا لم يتم تغيير آلية المساهمة.[11]

٥. تظهر النتائج في الأدبيات الأكاديمية أن المملكة المتحدة تمتعت بفوائد مالية وسوق العمل من هجرة مواطني الاتحاد الأوروبي. إذا عاد نصف المهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية، يمكن للبريطانيين أن يتوقعوا انخفاضًا في نصيب الفرد من الدخل يتراوح بين ٢ و ٥ ٪ على المدى الطويل. تعتبر التأثيرات على ديناميكيات الابتكار والاستثمار أساسية أيضًا على المستوى القطاعي، سيكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثير كبير على صناعات الهندسة الميكانيكية والسيارات والكيماويات في المملكة المتحدة. تعريفات استيراد الدولة الأولى بالرعاية في الاتحاد الأوروبي هي عالية نسبيًا في هذه المناطق. ومع ذلك، يمكن أن تكون صناعة التمويل هي الخاسر الأكبر. على العكس من ذلك، ستستفيد هذه الصناعة في دول مثل ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ. في القارة، ستتركز الخسائر في صناعات السيارات والأغذية والورق.[12]

٦. نظرًا لأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له أيضًا تأثير سلبي على الدول الأعضاء المتبقية في الاتحاد الأوروبي دون إجراء مفاوضات سخية وفي الوقت المناسب بشأن شروط جديدة للتعاون، فإن لديهم حافزًا قويًا للتفاوض بسرعة على اتفاقيات المتابعة مع المملكة المتحدة، والتي بدورها يمكن أن تحد من تكاليف المملكة المتحدة.

٧. الاستثمار الأجنبي المباشر

أكد الخبراء أنه على الرغم من عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق على المدى القصير، فإن التوقعات الاقتصادية المستقبلية تظهر إشارات إيجابية نحو جاذبية المملكة المتحدة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يتوقع خبراء إدارة المخاطر أن يظل الاقتصاد البريطاني محصنًا من الآثار اللاحقة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. حيث أكدوا أن السيناريو طويل

الأجل جيد للغاية للمملكة المتحدة على سبيل المثال تقليل اللوائح وزيادة التحكم في استراتيجية التجارة في المملكة المتحدة ويمكن أن تعوض حالة عدم اليقين بشأن المخاطر على المدى القصير. وفقًا للبقية، فإن دخول المستثمرين المحتملين إلى أوروبا عبر المملكة المتحدة سيكون مفيدًا للغاية للاقتصاد الوطني، وبالتالي من الضروري أن تستمر المملكة المتحدة كعضو في الاتحاد الأوروبي. وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٤، كان لدى المملكة المتحدة محفظة استثمار أجنبي مباشر ضخمة تبلغ تقريبًا تريليون جنيه استرليني (حوالي ٧٪ من الرقم العالمي) بحجم ضعف فرنسا وألمانيا (٣٪ لكل منهما). وينطبق الشيء نفسه على نصيب الفرد من الدخل، حيث بالمقارنة مع الاقتصادات الأوروبية الرئيسية الأخرى، فإن المملكة المتحدة هي القائد الواضح بمخزون استثمار أجنبي مباشر أكبر بثلاثة أضعاف.[13]

٨. أسواق الأسهم والعملات

بعد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أظهر كل من مؤشر بورصة لندن FTSE100 (انخفاض بنسبة ٥٪) ومتوسط داو جونز الصناعي في الولايات المتحدة (انخفاض ٤٥٠ نقطة) تقلبات عنيفة في التداول اليومي وصفها الخبراء بانهيار سوق الأسهم على مستوى العالم (أسوشيتد برس ، ٢٠١٦). تم تسجيل رقم مبيعات قياسي ليومين بقيمة ٣ تريليونات دولار وخسر مؤشر FTSE100 85 مليار جنيه إسترليني (CNBC، 2016). حتى ٢٧ يونيو، انخفض مؤشر FTSE 250 بنسبة ١٤٪ تقريبًا مقارنة بأرقام ما قبل الاستفتاء. ومع ذلك، وحتى الأول من يوليو، تحسن وضع مؤشر فوتسي بشكل كبير. وبحلول ١ يوليو، ارتفع كل من FTSE 100 و ٢٥٠ إلى أعلى مستوى جديد في ١٠ أشهر منذ ٢٠١١ مما يشير إلى الاستقرار الاقتصادي ودخول منطقة السوق الصاعدة رسميًا حتى ١١ يوليو، بعد أن زاد بنسبة تزيد عن ٢٠٪ منذ فبراير، شهد سيناريو ما بعد الاستفتاء أيضًا انخفاض الجنيه الإسترليني بنسبة ١٠ ٪ مقارنة بالدولار الأمريكي و ٧ ٪ من اليورو . حل الجنيه الإسترليني محل البيزو الأرجنتيني ليصبح أدنى عملة في العالم من بين ٣١ عملة دولية[14].

ثالثا: كيف أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة؟

لقد عانت المملكة المتحدة بالفعل من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. تباطأ الاقتصاد، ونقلت العديد من الشركات مقارها إلى الاتحاد الأوروبي. فيما يلي بعض التأثيرات على النمو والوظائف خاصة بأيرلندا ولندن واسكتلندا.

أ. نمو اقتصادى

أكبر مشكلة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الضرر الذي يلحق بالنمو الاقتصادي في المملكة المتحدة. كان معظم هذا بسبب عدم اليقين المحيط بالنتيجة النهائية. أدى عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تباطؤ نمو المملكة المتحدة من ٢.٤٪ في عام ٢٠١٥ إلى ١.٦٪ في عام ٢٠١٩. لقد افترضت الشروط الحالية للتجارة الحرة لكنها قيدت الهجرة، وانخفض الجنيه البريطاني من ١.٤٨ دولار يوم الاستفتاء إلى ١.٣٦ دولار في اليوم التالي. هذا يساعد الصادرات ولكن يزيد من أسعار الواردات. لم تستعد أعلى مستوياتها قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ب. وظائف

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يضر بالعمال الشباب في بريطانيا. من المتوقع أن تعاني ألمانيا من نقص في العمالة يصل إلى ٣ ملايين عامل ماهر بحلول عام ٢٠٣٠.١٧ لن تكون هذه الوظائف متاحة بسهولة لعمال المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. يواجه أرباب العمل صعوبة في العثور على المتقدمين. أحد الأسباب هو أن العمال المولودين في الاتحاد الأوروبي غادروا المملكة المتحدة، وانخفضت أعدادهم بنسبة ٩٥٪ في عام ٢٠١٧. وقد أصاب هذا أكثر المهن التي تتطلب مهارات متدنية ومتوسطة[15].

ج. تجارة

يجب أن تتفاوض المملكة المتحدة على اتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارج الاتحاد الأوروبي، التي لديها أكثر من ٤٥ اتفاقية تجارية مع أكثر من ٧٠ دولة سارية بالفعل .

د. لندن

أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالفعل إلى خفض النمو في المركز المالي للمملكة المتحدة في لندن ، والذي شهد ١.٤٪ فقط في عام ٢٠١٨ وكان قريبًا من الصفر في عام ٢٠١٩. كما أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تقليص الاستثمار التجاري بنسبة ١١٪ بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩[16].

رابعا: البيانات والنموذج القياسي

يتناول هذا الجزء تقدير اثر انسحاب بريطانيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو، باستخدام منهجية PANEL، لبيانات سنوية من ٢٠٠٥الى ٢٠٢١، المتغيرات المستقله المستخدمه في هذا التقدير بناءاً على ما جاء في النماذج القياسية المستخدمه في الدراسات السابقة المشابهة؛ حجم الصادرات الريطانية، التضخم في بريطانيا، معدل النمو الاقتصادي في بريطانيا، البطالة في بريطانيا، في حين ان المتغير التابع هو معدل النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو ككل.

جدول رقم (١) تعريف المتغيرات ومصدرها

المتغ	التوصيف	مصدره
Y	معدل النمو الاقتصادى لمنطقة اليورو % (المتغير	بيانات البنك الدولي
X_1	الناتج المحلي الاجمالي ببريطانيا	بيانات البنك الدولي
X_2	حجم الصادرات البريطانية	بيانات البنك الدولي
X_3	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	بيانات البنك الدولي
X_4	معدل التضخم بريطانيا	بيانات البنك الدولي
X_5	معدل البطالة ببريطانيا	بيانات البنك الدولي

١. لوصف الاحصائي للمتغيرات وهو يفيد في التحقق من جودة وسلوك المتغيرات، وهذا الاختبار يفيد في وصف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وكذلك صلاحية البيانت باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري.

جدول (٢) الوصف الاحصائي

	EUGROWR	ENGLANDGROW	EXPORTS	FDI	INFLATION	UNEMPLOY
Mean	1.206345	2.782353	7.85E+11	-3.52E+10	2.152911	5.708118
Median	1.924720	2.710000	7.71E+11	-3.47E+10	1.909329	5.300000
Maximum	5.392521	3.130000	9.38E+11	1.61E+11	5.933147	8.040000
Minimum	-5.677581	2.420000	6.50E+11	-2.92E+11	0.369254	3.740000
Std. Dev.	2.717608	0.206171	8.24E+10	1.09E+11	1.239850	1.481826
Skewness	-1.301073	0.085326	0.310879	-0.439494	1.579174	0.465983
Kurtosis	4.351215	2.201483	2.363452	3.285153	6.258679	1.730663

٢. مصفوفة الارتباط تعد ايضا اختبار واسع الانتشار لدراسة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وتحديد درجة الارتباط والجدول االتالي يوضح مصفوفة الارتباط للمتغيرات محل لدراسة.

جدول(3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات

Correlation	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1.000000					

X1	0.461770	1.000000				
	0.0620	-----				
X2	0.173516	0.356011	1.000000			
	0.5054	0.1608	-----			
X3	0.283561	0.272357	-0.100128	1.000000		
	0.2701	0.2902	0.7022	-----		
X4	-0.602616	-0.261782	-0.127438	-0.090144	1.000000	
	0.0105	0.3101	0.6260	0.7308	-----	
X5	-0.272852	-0.394603	-0.577719	0.108353	-0.188915	1.000000
	0.2893	0.1170	0.0152	0.6789	0.4677	-----

٣. فحص الاستقرارية لكل متغير بموجب اختبار ADF، والذي أكد أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى وأنها استقرت تماماً عند الفرق الأول.

جدول(٤) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Test	ADF	
Variables	Level	First difference
Y	-3.2368 C 4	-3.5464*4
X1	0.295561N 4	-5.3734N * 4
X2	0.73376N4	-4.1133N* 4
X3	-3.3291 C4	-5.42912 C**4
X4	-0.4688N4	-6.7405 N**4
X5	-0.5712N4	-2.4361 C*4

ملاحظات: تمثل t الاتجاه الزمني، بينما تمثل c الثابت، N تمثل عدم تأثر السلسله (*) و (**) تعني أن المتغير مستقر عند ١% و ٥% على التوالي، الرقم الذي يلي القيم الحرجة تمثل عدد الإبطاء.

الشكل رقم (١) المسار الزمني لجميع المتغيرات في المستوى (2005 : 2020)

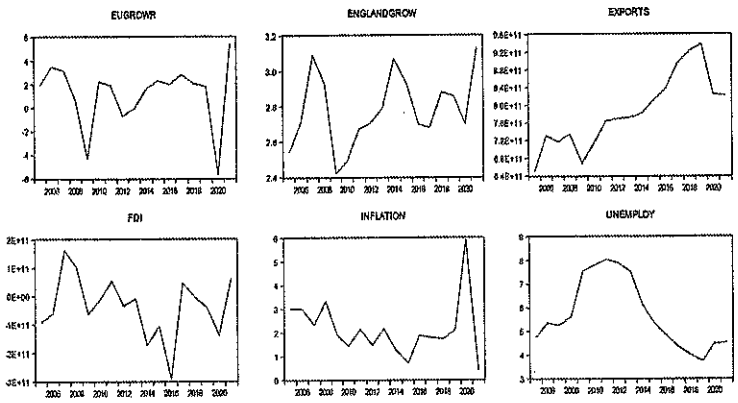

الشكل رقم (٢) المسار الزمني للمتغيرات لجميع الدول في الفرق الأول (2000 :٢٠٢٠)

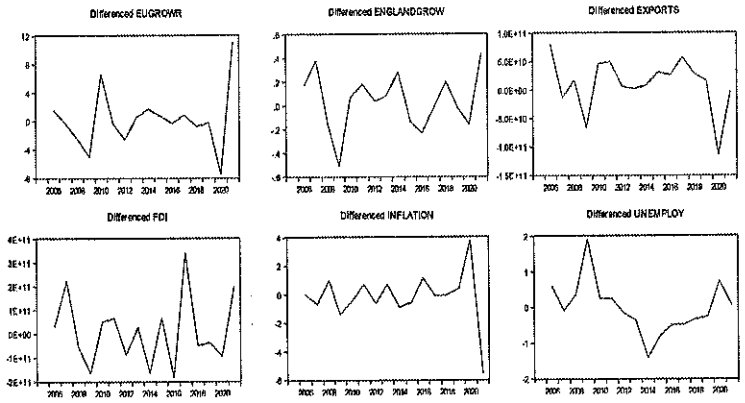

بعد التأكد من استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول، يتم قياس أثر انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي باستخدام المعادلة التالية:

$$GDPE_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X1_{it} + \beta_3 X2_{it} + \beta_4 X3 + \beta_5 X4_{it} + \beta_6 X5_{it} + \mu_{it}$$

٤. تستخدم تقنيات التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة، حيث تكون المتغيرات غير مستقره عند المستوى، ويستخدم اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) لاختبار التكامل المشترك، ويعتمد اختبار Engle and Granger

(١٩٨٧) للاندماج المشترك على فحص بقايا الانحدار الزائف الذي يتم إجراؤه باستخدام المتغيرات. الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
EUGROWR	-4.834726	0.1921	17.41907	1.0000
ENGLANDG	-3.829786	0.4628	205.0767	0.0000
ROW				
EXPORTS	-3.025174	0.7599	-9.432070	0.9208
FDI	-3.400110	0.6172	-14.04268	0.5920
INFLATION	-3.973188	0.4052	-33.55273	1.0000
UNEMPLOY	-3.143418	0.7171	-11.54946	0.8027

من النتائج السابقة للتكامل المشترك، فإن للمتغيرات علاقة طويلة المدى، لذلك يمكن تقديرالنموذج من خلال استخدام نموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين

Dependent Variable: EUGROWR
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 01/09/23 Time: 11:20
Sample: 2005 2021

Included observations: 17
Instrument specification: ENGLANDGROW EXPORTS FDI INFLATION UNEMPLOY
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ENGLANDGROW	1.257421	3.060077	0.410912	0.6890
EXPORTS	-7.40E-12	7.88E-12	-0.938663	0.3681
FDI	5.75E-12	4.99E-12	1.150603	0.2743
INFLATION	-1.498205	0.460208	-3.255496	0.0077
UNEMPLOY	-0.951442	0.475355	-2.001541	0.0706
C	12.37686	12.49593	0.990471	0.3432

R-squared	0.623732	Mean dependent var	1.206345
Adjusted R-squared	0.452702	S.D. dependent var	2.717608
S.E. of regression	2.010476	Sum squared resid	44.46216
F-statistic	3.646901	Durbin-Watson stat	2.126355
Prob(F-statistic)	0.034353	Second-Stage SSR	44.46216
J-statistic	0.000000	Instrument rank	6

عرض نتائج النموذج القياسي في النقاط التالية:

اجابت نتائج النموذج عن سؤال الدراسة وهو وجود علاقة معنويه لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي تمثلت في معنوية أثر معدل التضخم ومعدل البطالة في المملكة المتحدة على النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو، وفيما يلي عرض لنتائج النموذج المقدر:

١) يتمتع النموذج بصلاحية التقدير ، وقوة تفسيرية ٦٢%، لايوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والمتمثلة في قيمة Durbin– Watson، وقيمة F– statistic.

٢) معدل النمو للمملكة المتحدة لا يؤثر معنويا على معدل نمو منطقة اليورو.

٣) لا توجد علاقة معنوية بين صادرات بريطانيا ونمو منطقة اليورو.

٤) لا توجد علاقة معنوية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة فب بريطانيا ومعدل نمو منطقة اليورو.

٥) يوجد علاقة معنوية عكسية بين معدل التضخم في المملكة المتحدة ومعدل النمو بمنطقة اليورو، اي كلما ارتفع معدل التضخم في بريطانيا بمعدل ١%، فإن معدل النمو بمنطقة اليورو ينخفض بحوالي 0.4%.

٦) يوجد علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة في المملكة المتحدة ومعدل النمو بمنطقة اليورو، اي كلما ارتفع معدل البطالة في بريطانيا بمعدل ١%، فإن معدل النمو بمنطقة اليورو ينخفض بحوالي 0.9%.

خامسا: النتائج والتوصيات

أظهرت هذه الدراسة أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير متكافئة عبر القطاعات ومناطق الاتحاد الأوروبي، وقد تقلل من تنقل رأس المال البشري والتعاون عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وتؤثر سلبًا على المناطق والمجتمعات المشاركة في المشاريع الأقاليمية مع المملكة المتحدة.

تشمل التوصيات الرئيسية للدراسة بشأن إجراءات السياسة للتخفيف من الآثار الحالية والمتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ما يلي[17]:

١. يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسلطات المحلية والإقليمية والجمعيات التابعة لها مراقبة وقياس تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي .
٢. إن التقدير المناسب لتأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الخطوة الأولى لصانعي السياسات لتقييم الاحتياجات المؤسسة والقطاعية والإقليمية بشكل أفضل وتصميم تدابير دعم أكثر تفصيلاً على مستوى الاتحاد الأوروبي.
٣. ينبغي للدول الأعضاء والسلطات المحلية والإقليمية أن تنظر في إنشاء مبادرات دعم تمويل إقليمية للمؤسسات والقطاعات الأكثر تضررًا.

٤. قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت المملكة المتحدة الأكثر انفتاحًا على الهجرة والاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة، مع حجم تجارة مماثل كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تعد المملكة المتحدة الأقل انفتاحًا على التجارة بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي، بالمقارنة مع اقتصادات المحيط الهادئ، فإن التجارة في المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تصمد بشكل أفضل، لكنها لم تعد رائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والهجرة.

٥. الآثار الاقتصادية الكلية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: على المدى الطويل، وجدت جميعها تقريبًا أنه سيكون هناك خسارة طويلة الأجل في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المملكة المتحدة مقارنة بالوضع قبل الانفصال .

٦. طالما هناك خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه سيعني أيضًا، من منظور الاقتصاد الكلي، انخفاض مستوى التوظيف في اقتصاد المملكة المتحدة.

٧. أصبح اقتصاد المملكة المتحدة يعتمد بشكل متزايد على قطاع الخدمات، باعتباره المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وكمصدر للطلب على الصادرات. وفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الوطني بشأن الطلب النهائي، ارتفعت نسبة الخدمات في إجمالي صادرات المملكة المتحدة من ٢٨٪ إلى ٤١٪، مع النمو السريع في أنشطة الخدمات الرئيسية، مثل الخدمات المالية والتجارية. تعد هذه القطاعات الآن مهمة لجهد التصدير العام في المملكة المتحدة مثل قطاعات التصنيع الرئيسية للسيارات والطيران وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية.

٨. سيكون التأثير المباشر لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المالية العامة هو السماح للمملكة المتحدة بالتوفير في مدفوعاتها الحالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

٩. ليس هناك شك في أن تدفق العمالة الوافدة من الاتحاد الأوروبي الى المملكة المتحدة كان له تأثير مفيد على توفير العمالة وأن العديد من الخدمات العامة، على وجه الخصوص، تعتمد على عمال الاتحاد الأوروبي.

المراجع:

١. عباس حسن رضا، (٢٠٢٢)، خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي (دراسة تقييمية للنتائج والآثار السياسية والاقتصادية)، المجلة:أوراق ثقافية ISSN 2663-9408 الموقع: ISSN 2663-9416

٢. ترايو، عيسى أحمد. (٢٠١٦). الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. مجلة المصرفي، ع٨٠، ٥٢ - ٥٣.الموقع http://search.mandumah.com/Record/790185Sánchez-Graells

3. A. (2022), Recent developments in UK public procurement regulation, forthcoming in European Procurement & Public Private Partnership Law Review, January 2022.

4. Oliver, T. L. (2013). Europe without Britain: assessing the impact on the European Union of a British withdrawal. (SWP Research Paper, 7/2013). Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik -SWP- Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-361540

5. Michele Alessandrini, Carlo Bettini, and Elena Iacobucci (t33 Srl), © European Union, 2022 Partial reproduction is permitted, provided that the source is explicitly mentioned, More information on the European Union and the Committee of the Regions is available online at http://www.europa.eu and http://www.cor.europa.eu respectively.

6. Portes J. (2020), A radical departure: Migration and mobility between the UK and EU after Brexit, in European Policy Centre Towards an ambitious, broad, deep and flexible EU-UK partnership?, June 2020.

7. Brexit&Environment (EDS) UK Regulation after Brexit, February 2021.

8. European Parliament (2021a), Brexit Adjustment Reserve, Briefing EU Legislation in Progress 2021-2027 MFF, November.

9. European Parliament (2021b), The Future of the EU Automotive Sector, ITRE committee, December 2021.

10.Busines Sweden (2020), Doing business after Brexit - Key insights from Swedish companies on the future of trading in the UK, October 2020.

11.Caillart B. and Salz P. (2022), Research for PECH Committee - Workshop on impacts of the EU-UK Trade and Cooperation Agreement on fisheries and aquaculture in the EU - Part III: Fishing opportunities aspects, Policy Department for Structural and Cohesion Policies, PECH committee, February 2022.

12.Vandenbussche H. (2019a), Sector-Level Analysis of the Impact of Brexit on the EU-28, Report prepared for Flanders Department of Foreign Affairs, Belgium November 2019

13.Zotti S. (2021), Academic mobility after Brexit: Erasmus and the UK post2020. European Journal of English Studies, 19-33.

14.Riaan Eksteen. European Court of Justice (Segment C) 377-425. [Crossref]

15.Eleonora Alabrese, Sascha O. Becker, Thiemo Fetzer, Dennis Novy. 2019. Who voted for Brexit?

16.Individual and regional data combined. European Journal of Political Economy 56, 132-150. [Crossref]

17.. Paraskevi Seferidi, Anthony A Laverty, Jonathan Pearson-Stuttard, Piotr Bandosz, Brendan Collins, Maria Guzman-Castillo, Simon Capewell, Martin O'Flaherty, Christopher Millett. 2019. Impacts of Brexit on fruit and vegetable intake and cardiovascular disease in England: a modelling study. BMJ Open 9:1, e026966. [Crossref]

18. Armstrong, A., Lisenkova, K., & Lloyd, S. P. (2016). The EU referendum and scale impact on low income households. National Institute of Economic and Social Research, 9 June 2016. London, UK.

19.Clayton, N., & Overman, H. G. (2017). Brexit, trade and the economic impacts on UK cities, centreforcities, London.

20.Dhingra, S., Machin, S., & Overman, H. G. (2017). The local economic effects of Brexit. Centre for Economic Performance, Brexit analysis, No. 10. LSE.□London.

21.Dhingra, S., Ottaviano, G., Sampson, T., & Van Reenen, J. (2016). The Impact of Brexit on foreign investment in the UK.□Centre for Economic Performance, Brexit analysis, No. 3, LSE.